



بيان صحفي

حظر

يُحظر اقتباس محتويات هذا البيان الصحفي والتقرير المتصل به أو تلخيصها في وسائط الإعلام المطبوعة أو المسموعة أو المرئية أو الإلكترونية قبل يوم 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، الساعة 17/00 بتوقيت غرينتش (الساعة 12/00 بتوقيت نيويورك، 18/00 بتوقيت جنيف، 22/30 بتوقيت دلهي، والساعة 2/00 من صباح يوم 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2010 بتوقيت طوكيو)

UNCTAD/PRESS/PR/2010/046*

Original: English

يذكر التقرير أنه رغم تمكن أفقر البلدان من تدبير أمورها في فترة الانكماش، فإنها لا تزال أسيرة التوسع والانحسار في الدورة الاقتصادية

تؤكد الدراسة أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً أن تنوع اقتصاداتها وتعمل على تحديثها للحد من الفقر بصورة كبيرة ودائمة

جنيف، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2010: فيما تمكنت أقل البلدان نمواً⁽¹⁾ من اجتياز فترة الهبوط الاقتصادي العالمي على نحو أفضل مما كان متوقعا بوجه عام، لا تزال هذه البلدان أسيرة دورات التوسع والانحسار الاقتصادية التي طالما جلبت البلاء لاقتصاداتها. وتثير أفاقها الاقتصادية القلق في الأجل المتوسط، وذلك بحسب التحذير الذي أطلقه الأونكتاد في تقرير أقل البلدان نمواً⁽²⁾.

وينصح التقرير أفقر بلدان العالم البالغ عددها 49 بلداً بوجوب تنمية قدراتها الإنتاجية، أي قدراتها على إنتاج مجموعة متزايدة من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة الأعلى بكفاءة وعلى أساس القدرة التنافسية، وذلك من خلال توسيع نطاق الاستثمار والابتكار. فبدون ذلك سوف تواجه هذه البلدان صعوبة في تجنب الفقر ووضع حد لمواطن ضعفها المزمنة. وتؤكد الدراسة أنه في ظل أنماط الاعتماد الشديد حالياً على الصادرات من السلع الأساسية الأولية والمصنوعات ذات القيمة المضافة المتدنية، لم تستطع حتى فترات توسع النشاط الاقتصادي إلا القيام بالقليل لتحسين مستويات المعيشة في هذه البلدان. وبناءً على أرقام جديدة تتعلق بالفقر، يقدر التقرير أن عدد الناس الذين يعيشون في حالة الفقر المدقع قد ازداد بمعدل 3 ملايين نسمة في السنة في السنوات التي شهدت توسعاً في النشاط الاقتصادي في الفترة 2002-2007، ويقدر أن عددهم قد بلغ 421 مليون نسمة في عام 2007، وهذا ضعف عددهم في عام 1980.

ويتضمن التقرير الذي صدر في هذا اليوم عنواناً فرعياً هو "نحو هيكل تنمية دولية جديد لأقل البلدان نمواً". ويؤكد التقرير أن أقل البلدان نمواً تحتاج إلى نهج جديد وهيكل تنمية دولية جديد يقتضيه دعم هذا النهج (انظر UNCTAD/PRESS/PR/2010/047).

* للاتصال: +41 22 917 5828، +41 97 502 43 11، UNCTAD Communications and Information Unit، unctadpress@unctad.org، <http://www.unctad.org/press>

(1) إثيوبيا، إريتريا، أفغانستان، أنغولا، أوغندا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، تشاد، توغو، توفالو، تيمور - ليشتي، جزر سليمان، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، رواندا، زامبيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، غامبيا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا - بيساو، فانواتو، كمبوديا، كيريباس، ليبيريا، ليسوتو، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، موناكو، ميانمار، نيبال، النيجر، هايتي، اليمن.

(2) يمكن الحصول على تقرير أقل البلدان نمواً، 2010 - نحو هيكل تنمية دولي جديد لأقل البلدان نمواً (رقم البيع - 1-978-92-10.11.D.5، ISBN 978-92-1-1128013-0) من مكتب بيع الأمم المتحدة على العناوين أدناه أو من وكلاء البيع التابعين للأمم المتحدة في العديد من البلدان. السعر هو 50 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة (بخمسة بنسبة 50 في المائة للمقيمين في البلدان النامية وخمسة بنسبة 75 في المائة للمقيمين في أقل البلدان نمواً). ويجوز للمقيمين بالبلدان في أوروبا وأفريقيا وغرب آسيا أن يرسلوا طلباتهم أو استفساراتهم إلى: United Nations Publication/Sales Section, Palais des Nations, CH-1211 Geneva 10, fax: +41 22 917 0027, e-mail: unpubli@un.org. يرسلوا طلباتهم واستفساراتهم إلى United Nations Publications, Two UN Plaza, DC2-853, New York, N.Y. 10017, telephone: 1 212 963 8302 or 1 800 253 9646, fax: 1 212 963 3489, Internet: publications@un.org U.S.A., telephone: 1 212 963 8302 or 1 800 253 9646, fax: 1 212 963 3489, e-mail: <http://www.un.org/publications>

وفي أثناء سنوات توسع النشاط الاقتصادي، بلغ متوسط معدلات النمو لمجموعة أقل البلدان نمواً بأكملها 7 في المائة سنوياً. ولكن اعتماد هذه البلدان على السلع الأساسية ازداد بوجه عام. ففي أكثر من نصف أقل البلدان نمواً البالغ عددها 49 بلداً انخفضت فعلاً حصة الصناعة التحويلية من القيمة الإضافية الإجمالية في هذه البلدان. وزاد فعلاً الاعتماد على تصدير السلع الأساسية الأولية؛ وأصبحت الصادرات أشد تركيزاً بدلاً من أن تكون أكثر تنوعاً (انظر الرسم البياني)؛ وكان التحسن ضعيفاً جداً في الوفورات المحلية (باستثناء البلدان المصدرة للنفط)، وزاد الاعتماد الاقتصادي على الوفورات الأجنبية، وتسارع نفاذ الموارد الطبيعية. وتذكر الدراسة أن هذه العيوب جميعاً تقف الآن عائقاً أمام الآفاق الإنمائية لهذه البلدان في مرحلة ما بعد الانكماش.

وتشير الدراسة إلى أن التحرير الشامل للتجارة وتدفقات رأس المال لا يؤدي تلقائياً إلى مزيد من التنوع الاقتصادي. فالتركيز بقوة أكبر على القدرات الإنتاجية المحلية يُعد عاملاً حاسماً في إيجاد فرص عمل بأجر أعلى. ونظراً إلى تزايد السكان في أقل البلدان نمواً فإن كل سنة تشهد أعداداً متزايدة من طالبي العمل وتزايداً في عدد الناس الذين يبحثون عن عمل خارج قطاع الزراعة. ويؤكد التقرير الحاجة إلى "سياسات نمو يتقدمها الاستثمار".

وأما النمو الاقتصادي السريع في فترة توسع النشاط الاقتصادي 2002-2007 فلم "يترجم إلا إلى الحد من الفقر بشكل ضعيف". وبحسب تقديرات التقرير، فإن 53 في المائة من مجموع سكان أقل البلدان نمواً كانوا يعيشون في حالة الفقر المدقع في عام 2007. ورغم إحراز تقدم قوي نحو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بوصفه هدفاً من الأهداف الإنمائية للألفية، لم يكن إلا حفنة من البلدان في المسار الصحيح نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية على جبهة واسعة، ولا يسير إلا عدد قليل جداً من أقل البلدان نمواً نحو تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام 2015. ويصف التقرير نمط نمو أقل البلدان نمواً في أثناء هذه الفترة بأنه "غير مستدام" و"غير شامل".

ويبدو أيضاً أن توسع النشاط الاقتصادي لم يؤثر إلا تأثيراً إيجابياً ضئيلاً في سد فجوة الإنتاجية الزراعية في أقل البلدان نمواً. ونظراً إلى الضعف النسبي في استجابة العرض المحلي، فقد رافق توسع اقتصادات أقل البلدان نمواً زيادة متزامنة معه في قيمة فاتورة استيراد المواد الغذائية التي ارتفعت من أكثر من 9 بلايين دولار أمريكي في عام 2002 إلى 24 بليون دولار في عام 2008.

تركز الصادرات

أدت الأزمة المالية والانكماش في الفترة 2008-2009 إلى تباطؤ كبير في معدلات النمو في الغالبية العظمى من أقل البلدان نمواً. فقد أدت إلى آثار سلبية شديدة طاولت البلدان المصدرة للنفط والمعادن مثل أنغولا، وتشاد، وغينيا الاستوائية، وسيراليون، وبعض البلدان الجزرية من أقل البلدان نمواً مثل ملديف وساموا وجزر سليمان.

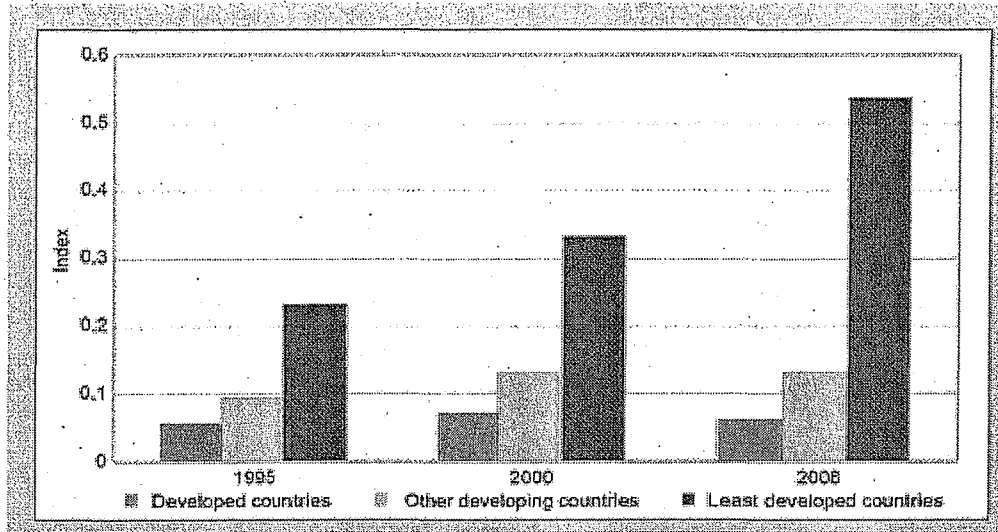
ويذكر التقرير أن انتشار الأزمة المالية المباشر كان حاداً في بعض الحالات، ولكن جرى بوجه عام احتواء آثارها بسبب التطور الضعيف للقطاع المالي في أقل البلدان نمواً وبسبب ضحالة التكامل مع أسواق رأس المال الدولية. ولكن الآثار السلبية للانكماش العالمي كانت كبيرة من خلال التجارة الدولية. وأما تقلص إيرادات أقل البلدان نمواً من التصدير (انخفضت بنسبة 26 في المائة في عام 2009) فكان القناة الرئيسية التي انتقلت آثار الأزمة عبرها، هذه الأزمة التي نجمت عن هبوط الطلب العالمي والانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية بين الربع الأخير من عام 2008 والربع الأول من عام 2009. وعلاوة على ذلك، تقلصت في عام 2009 تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أقل البلدان نمواً بنسبة 13 في المائة مقارنة بالسنة السابقة، بينما أثبتت الحوالات على نحو ما قدرتها على الصمود. وتأثر أيضاً العديد من أقل البلدان نمواً تأثراً سلبياً بانخفاض الإيرادات العامة فيما كانت الحكومات أحوج ما تكون إلى تدابير التحفيز. وفي أقل البلدان نمواً في أفريقيا على سبيل المثال، "انخفضت إيرادات الحكومات كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في نحو نصف عدد البلدان التي توفرت بيانات بشأنها والتي يبلغ عددها 29 بلداً" حيث أضر النقص الأكبر بالبلدان المصدرة للنفط والمعادن.

أما مؤشرات النمو الإجمالية فتبين أن متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً بلغ 4.3 في المائة في عام 2009، وهذه نسبة أعلى مما في البلدان النامية الأخرى والبلدان المتقدمة. وأما ما يبدو من مرونة فهو انعكاس لعدم وجود جذور للأزمة في الأسس الاقتصادية لأقل البلدان نمواً، لكن الأزمة قلبت بصورة جزئية الظروف الاستثنائية السابقة لتوسع النشاط الاقتصادي. وانقلب أيضاً في عام 2009 التدهور في البيئة الاقتصادية الخارجية لأقل البلدان نمواً بفضل انتعاش أسعار السلع الأساسية في أثناء السنة، وتزايد التدفقات المالية الرسمية من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والبنوك الإنمائية الإقليمية لمعالجة الأزمة. وقد تجنب معظم أقل البلدان نمواً إحداث تخفيضات كبيرة في وارداتها، ولم يشهد إلا بعضها فقط تقلصاً مالياً كبيراً.

ونظراً إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد قد انخفض في 19 بلداً من أقل البلدان نمواً في عام 2009، فإن من المتوقع أن تكون التكاليف الاجتماعية للأزمة ضخمة، لا سيما وأنها تأتي في أعقاب الارتفاع الشديد في أسعار الغذاء والوقود في عام 2008. ويؤكد الأونكتاد أيضاً أن هذه الآثار يرجح أن تكون آثاراً طويلة الأمد حتى لو تحسنت متغيرات الاقتصاد الكلي، وذلك لأن العديد من استراتيجيات مواجهة الأزمة في الأسر الفقيرة (مثل بيع الأصول أو إخراج الأطفال من المدرسة) تميل إلى التأثير تأثيراً طويلاً الأجل على رفاه الناس. وتشير الأدلة إلى أن الانكماش العالمي قد أدى إلى نكسات كبيرة في مستويات العمالة. "ففي كمبوديا مثلاً، أدى تراجع قطاع الملابس إلى فقدان 53 000 وظيفة بين الربع الأخير من عام 2008 والربع الأول من 2009، ويتوقع أن يفقد البلد 30 في المائة من فرص العمل في البناء في الربع الأول والثاني والثالث من عام 2009". وعلى غرار ذلك، أدى هبوط النشاط في قطاع التعدين إلى ضياع 100 000 وظيفة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويرى التقرير أن أقل البلدان نمواً ستواجه آفاقاً صعبة في الأجل المتوسط. ونظراً إلى أن تدني مستويات الاستثمار وضعف التنمية المالية سيظلان يشكلان هموماً جديدة، فإن أقل البلدان نمواً سوف تعتمد اعتماداً شديداً على سرعة الانتعاش الاقتصادي في بقية أنحاء العالم وعلى تزايد الدعم المقدم من المانحين الدوليين. غير أن الجهات المانحة تبدي تردداً في زيادة المساعدة الخارجية التي تقدمها. وفي هذه الأثناء، "فإن الإقراض الجديد متعدد الأطراف قد يوفر حماية جزئية من آثار الانتكاس، لكن من المؤكد أنه سيساهم في زيادة الدين الخارجي. ورغم أن الديون المستحقة لدائنين رسميين لا تزال أدنى كثيراً مما كانت عليه في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين فقد زاد متوسط الديون لأقل البلدان نمواً في أفريقيا بنسبة 1.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين العامين 2008 و2009، فبلغ 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبحلول شهر نيسان/أبريل 2010 كان ما مجموعه 10 بلدان من أقل البلدان نمواً في ضائقة الديون الاحتمال كبيراً أن تواجه 10 بلدان أخرى ضائقة المديونية".

مؤشرات تركيز الصادرات بحسب مجموعات البلدان،



المصدر: حسابات أمانة الأونكتاد، استناداً إلى قاعدة البيانات الإحصائية العالمية بالأونكتاد.